



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

تأثر القوانين المدنية للدول العربية بالشرعية الإسلامية

د. محمد مصطفى محمد إبراهيم

أستاذ مشارك - كلية الحقوق – جامعة دار العلوم - الرياض

ملخص

تناول البحث تأثير القوانين المدنية بالدول العربية بالشرعية الإسلامية باعتبارها واحدة من المدارس العالمية التي تركت أثراً واضحاً في التشريع مع المدرسة اللاتينية والمدرسة الأنجلوسكسونية بالذات على القانون المدني أو المعاملات في كل الدول العربية حيث تعتبر مصدراً للتشريع وضمنتها في الدستور وكل القوانين لأنها تنظم حياة المجتمع في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعاملات وكل العلاقات والسلوك الإنساني فلا يجوز لأي منها مخالفة الشرعية الإسلامية. وقد اتبعت في البحث المنهج الاستقرائي بتتبع القوانين في الدول العربية وتوصل البحث إلى أن ما من دستور أو قانون متعلق بالمعاملات إلا تضمن في أوله أن الإسلام هو دين الدولة ومصدر تشريعاتها ويجب ألا يصدر قانون يخالف ذلك، أضف إلى ذلك بعض القواعد الفقهية التي وضعها الفقهاء التي تستند إلى ما سنه الرسول ﷺ. كما توصل البحث إلى أن الدولة الوحيدة التي ليس لها قانون مدني كباقي الدول المملكة العربية السعودية وهذا قد يؤثر في المعاملات خاصة مع الأجانب لأنه لا يوجد قانون مدني ينظم المعاملات بل ترك لاجتهاد القاضي إلا من خلال بعض القوانين الخاصة. كذلك يوصي الباحث بجمع كل المبادئ القضائية المتعلقة بالقانون المدني للدول العربية في مدونة واحدة، وكذلك جمع آراء الفقهاء في الفقه الإسلامي بالذات المسائل المختلف حولها لأن الخلاف دليل على سعة العلم عند الفقهاء.

الكلمات المفتاحية: القوانين، الشرعية الإسلامية، الدول العربية



Abstract

The research dealt with the impact of civil laws in Arab countries on Islamic law as one of the international schools that left a clear impact in legislation with the Latin school and the Anglo-Saxon school in particular on civil law in all Arab countries, where it is considered a source of legislation and included in the constitution and all laws because it regulates the life of society in All political, economic and social aspects and all human behavior, so no legislation is allowed to contradict Islamic Sharia. In the research, I followed the inductive approach by following the laws in the Arab countries, and the research concluded that there is no constitution or civil law except that it included in the beginning that Islam is the religion of the state and the source of its legislation, and no law should be issued to the contrary. Some of them are according to what the Prophet peace be upon him said. The research also concluded that the only country that does not have a civil law like the rest of the countries is the Kingdom of Saudi Arabia, and this may affect transactions in general and investments in particular with foreigners because there is no civil law regulating transactions except through some special laws, but leaving the application of civil law to jurisprudence The judge, which differs from one judge to another, is that the investor does not invest in a country that does not have a clear civil law that protects his rights. The researcher also recommends collecting all the judicial principles related to the civil law of the Arab countries in one blog, as well as collecting the opinions of jurists in Islamic jurisprudence in particular the issues about which are disputed because the dispute is evidence of the vastness of knowledge among jurists.

Keywords: *Laws, Islamic law, Arab countries*



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

المقدمة

أسباب اختيار الموضوع

تأثر كل الدساتير والقوانين المدنية للدول العربية بالشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي.

أهداف البحث

- 1- إظهار أثر الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي على الدساتير والقوانين المدنية للدول العربية.
- 2- مقارنة نوعية بعض المعاملات من وجهة نظر الفقهاء والقانون.
- 3- بيان مرونة الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي وصلاحيتهما لأي زمان ومكان.

أسئلة البحث

- 1- هل يوجد فرق بين مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها والفقهاء الإسلامي؟
- 2- هل مبادئ الشريعة التي ذكرت في الدساتير والقوانين المدنية مصدراً رسمياً للتشريع أم مصدراً احتياطياً؟
- 3- هل الفقهاء الإسلامي مصدر للتشريع أم مصدر للاستشارة؟
- 4- هل تأثرت التشريعات في الدول العربية بالخلافات الفقهية؟
- 5- الاعتماد على رأي أو مذهب واحد هل يخلق أي مشكلة في التطبيق؟
- 6- بعض الدول العربية نصت تشريعاتها على أن الفقهاء الإسلامي مصدر لتشريعها بعد نص القانون، هل الأخذ من الفقهاء الإسلامي يقيد سلطة القاضي في الاجتهاد في حالة عدم وجود النص؟



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

أهمية البحث

- 1- لأن الشريعة الإسلامية هي التي تحدد طريقة نظام الحكم والتشريعات.
- 2- إلزامية النصوص القانونية التي تستند إلى المصادر القطعية للشريعة الإسلامية كالقرآن والسنة.
- 3- يساعد الدول التي لم يكن لها قانون مدني كالمملكة العربية السعودية الاستفادة من تجارب الآخرين في وضع القوانين والأنظمة.

مصطلحات البحث

- 1- **الشريعة الإسلامية:** ما شرعه الله تعالى من الأحكام الثابتة من الكتاب والسنة وما تفرع عنها من الإجماع والقياس والأدلة الأخرى.
- 2- **مبادئ الشريعة الإسلامية:** الأصول العامة والقواعد الكلية للشريعة الإسلامية دون أحكامها التفصيلية. وقيل: هي الأحكام الشرعية القطعية في ثبوتها ودلائلها الواردة في القرآن والسنة دون غيرها من مصادر الفقه الإسلامي كالإجماع والقياس والاستحسان التي تقوم على الاجتهاد البشري خلافاً للقرآن والسنة، فمصدرهما الله سبحانه وتعالى.
- 3- **أحكام الشريعة الإسلامية:** هي ما شرعه الله سبحانه وتعالى لعباده من الأحكام على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، وتشمل الأحكام العقائدية والأخلاقية والعملية (العبادات والمعاملات).
- 4- **الفقه الإسلامي:** العلم المتعلق باستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية. أي ما استخلصه الفقهاء من الشريعة الإسلامية بالدلائل الاجتهادية. أي ما فهمه الفقهاء من النصوص الذي يحتمل الصواب والخطأ.
- 5- **القواعد الفقهية:** هي الأحكام الكلية التي تعرف بها أحكام الحوادث التي لا نص عليها من الكتاب أو السنة أو الإجماع.
- 6- **مبادئ القانون الطبيعي:** مجموعة المبادئ المثالية التي لا تتغير في الزمان أو المكان والتي يتوصل إليها الإنسان بتفكيره وعقله وتأمله، وعن طريقها يهتدي المشرع إلى السبيل الموصل بالتشريع إلى درجة الكمال.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

7- **العربون:** هو أن يشتري الرجل شيئاً، فيدفع إلى البائع من ثمن المبيع درهماً، أو غيره مثلاً، على أنه إن نفذ البيع بينهما احتسب المدفوع من الثمن، وإن لم ينفذ، يجعله هبة من المشتري للبائع.

8- **الصبي المميز:** هو من بلغ سبع سنين فما فوق دون سن البلوغ.

حدود البحث

أثر الشريعة الإسلامية على دستور وتشريعات القوانين المدنية للدول العربية.

منهج البحث

اتبعت في البحث المنهج الاستقرائي بتتبع أثر الشريعة الإسلامية على الدستور والقوانين المدنية للدول العربية.

خطة البحث

المبحث الأول: تأثير الدستور والقوانين المدنية بصفة عامة بالشريعة الإسلامية

المطلب الأول: تأثير الدستور بصفة عامة بالشريعة الإسلامية

المطلب الثاني: تأثير القوانين المدنية بصفة عامة بالشريعة الإسلامية

المبحث الثاني: تأثير القوانين المدنية بصفة خاصة بالشريعة الإسلامية

المطلب الأول: تأثير العقود بصفة خاصة بالشريعة الإسلامية

المطلب الثاني: تأثير القوانين المدنية بالقواعد الفقهية



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

المبحث الأول: تأثير الدستور والقوانين المدنية بصفة عامة بالشرعية الإسلامية

المطلب الأول: تأثير الدستور بصفة عامة بالشرعية الإسلامية

كثير من الدول العربية اعتمدت الدين الإسلامي أساساً للدولة والشرعية الإسلامية أساساً لتشريعاتها ومن ضمنها الدستور أو ما يعرف بنظام الحكم الأساسي في المملكة العربية السعودية ويظهر ذلك فيما يلي:

1- نص دستور الكويت على: (دين الدولة الإسلام، والشرعية الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع) (1).

2- نص نظام الحكم الأساسي للمملكة العربية السعودية (الدستور) -الذي أثرت الشرعية الإسلامية في كثير من نصوص النظام - على: (يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة) و(يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشرعية الإسلامية) (2). و(مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية، كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها) (3). و(تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمّر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله). و(تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشرعية الإسلامية) (4). وبخصوص بناء المجتمع نص على: (الأسرة، هي نواة المجتمع السعودي، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله، ولرسوله، ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز به وبتاريخه المجيد). و(يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله، وتعاونهم على البر والتقوى، والتكافل فيما بينهم، وعدم تفرقهم) (5).

1-دستور الكويت لسنة 1962م المادة (2)

2-نظام الحكم الأساسي :: 1992/03/01 م الموافق 1412/08/27 هـ المادة (7) و(8)

3- نفس المرجع السابق المادة (45)

4- نفس المرجع السابق المادتان (23 و26)

5- نظام الحكم الأساسي المادتان (9) و(11).



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

- 3- دستور سلطنة عمان نص على: (دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع) (6).
- 4- ونص دستور مملكة البحرين على: (دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية) (7)
- 5- ونص دستور دولة قطر على: (قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة. دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية. وشعب قطر من الأمة العربية) (8).
- 6- ونص الدستور العراقي على: (أولاً: الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساسي للتشريع). (أ- لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام) (9).
- 7- ونص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر على: (الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه، ولغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية) (10).
- 8- ونص الإعلان الدستوري المصري على: (الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع). (11).
- 9- نص دستور اليمن على: (الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات) و(الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية). (12).
- 10- عدد من الدساتير العربية نصت على أن الإسلام دين الدولة من غير أن تنص على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، من هذه الدول، الجزائر (الإسلام دين الدولة) والمغرب (الإسلام دين الدولة، والدولة

6 - المادة (2) من دستور سلطنة عمان لسنة 1996م

7- دستور مملكة البحرين لسنة 2002م المادة (2).

8 - دستور دولة قطر لسنة 2004م المادة (1)

9 - دستور العراق لسنة 2005م المادة (2/أولاً / أ)

10 - دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر في 1971 تعديل 2009م المادة (7)

11 - الإعلان الدستوري المصري في عام 2011م المادة (2)

12 - دستور اليمن لسنة 1991م تعديل 2015م المادتان (2) و(3)



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية). وتونس (تونس دولة حرّة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها . لا يجوز تعديل هذا الفصل) والأردن (الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية) (13). ونص دستور دولة فلسطين على: (اللغة العربية هي اللغة الرسمية والإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين. وللمسيحية ولسائر الرسالات السماوية قدسيته واحترامها. ويكفل الدستور للمواطنين أي كانت عقيدتهم الدينية، المساواة في الحقوق والواجبات) و(مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع. وأتباع الرسالات السماوية، تنظيم أحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية وفقا لشرائعهم وملهم الدينية في إطار القانون، وبما يحفظ وحدة الشعب الفلسطيني واستقلاله) (14).

نلاحظ أن كل هذه الدساتير استندت إلى الشريعة الإسلامية أو مبادئ الشريعة الإسلامية والعرف وقواعد العدل والقواعد الفقهية والاجماع والاجتهاد أو القياس الذي لا يخالف الكتاب والسنة أو ما يصدره ولي الأمر من قوانين ولوائح وغير ذلك وكل ذلك جمع فما يلي:

1- فمن الكتاب استناداً لقوله تعالى: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) سورة آل عمران الآية (19) وقوله تعالى: (مَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) سورة الآية آل عمران (85) وقوله تعالى: (إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَدِيمُ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) سورة يوسف الآية (40) وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) سورة النساء الآية (59).

2- ومن صور العدل قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا) النساء (58).

3- والشورى قوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) سورة الشورى الآية (38) وقوله تعالى: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) سورة آل عمران الآية (159).

13 - المادة (2) من دستور الجزائر لسنة 1996م تعديل 2000م، المادة (3) من دستور المغرب لسنة 2011م، دستور تونس لعام 2014م الباب

الأول، الفصل (1)، المادة (2) من دستور الأردن لسنة 2016م.

14 - المادتان (5 و7) دستور فلسطين لسنة 2003م



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

- 4- ومن العرف قوله تعالى: (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) سورة الأعراف الآية (199).
- 5- ومن السنة ما رواه العرياض بن سارية: قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت لها الأعين ووجلّت منها القلوب. قلنا: يا رسول الله كأن هذه موعظة مُودَع، فأوصنا. قال: (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشياً. فإنه من يعش منكم يرى بعدي اختلافاً كثيراً. فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، وعضواً عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثَةٍ بدعة وإن كل بدعة ضلالة).
- 6- ومن الإجماع: قوله ﷺ: (لَيْسَ أَحَدٌ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَيَمُوتُ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً) (15).
- 7- ومن القواعد الفقهية: مثال: قاعدة (اليقين لا يزول بالشك) و(الأمر بمقاصدها) و(الضرر يزال) و (المشقة تجلب التيسير) و(العادة محكمة) (16).
- نلاحظ أن بعض الدول ذكرت الإسلام هو دين الدولة من دون أن تحدد مصدر التشريع بصورة مباشرة كالأردن والجزائر والمغرب وتونس، وبعضها اعتمدت مباشرةً الشريعة الإسلامية مصدر لتشريعاتها كالسعودية والكويت وقطر والبحرين وغيرهما، وبعضها اعتمد مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع كدولة مصر وفلسطين، كذلك نلاحظ أن مصر وفلسطين انفردتا بعبارة (مبادئ الشريعة الإسلامية)، وانفردت العراق بعبارة (أحكام الإسلام) وقد دار جدل واسع بين الفقهاء حول تعريف (مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكام الشريعة الإسلامية) هل هما واحد أم يختلفان؟ فهما يختلفان من حيث المصدر فالمبادئ والأحكام العامة التي مصدرها القرآن والسنة متفق عليها بين الفقهاء، أما المبادئ والأحكام التي مصدرها الفقه الإسلامي لا يشترط التقيد بمذهب معين لأنها تخضع للاختلاف الفقهي بين الفقهاء في طريقة الاجتهاد واستنباط الحكم، فمبادئ الشريعة جزء من أحكام الشريعة، وأحكام الشريعة أوسع من المبادئ.

15- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري- الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م - الجامع الصحيح - اليمامة - بيروت، دار الحديث 7143- مسلم (1849)

16- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الأشباه والنظائر ط/ 1991م - 1411هـ.



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

المطلب الثاني: تأثير القوانين المدنية بصفة عامة بالشريعة الإسلامية

تركت الشريعة الإسلامية أثراً واضحاً في كل تشريعات الدول العربية بالذات في القانون المدني أو المعاملات المدنية وسوف أتناول ذلك فيما يلي:

1- نص قانون الالتزامات والعقود المغربي على: (تقع المُقاصة إذا كان كل من الطرفين دائناً للآخر ومديناً له بصفة شخصية. وهي لا تقع بين المسلمين، عندما يكون من شأنها أن تتضمن مخالفة لما تقضي به الشريعة الإسلامية) (17).

2- نص القانون المدني المصري على: (إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه، حكم القاضي بمقتضى العرف فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم توجد، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة) (18).

3- نص القانون المدني السوري على: (إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه، حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم توجد، فبمقتضى العرف، وإذا لم يوجد، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة) (19).

4- نص القانون المدني العراقي على: (إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكمت المحكمة بمقتضى العرف فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية الاكثر ملائمة لنصوص هذا القانون دون التقيد بمذهب معين فإذا لم يوجد فبمقتضى قواعد العدالة. وتسترشد المحاكم في كل ذلك بالأحكام التي أقرها القضاء والفقهاء في العراق ثم في البلاد الأخرى التي تتقارب قوانينها مع القوانين العراقية) (20).

5- القانون المدني الجزائري الصادر بالأمر رقم 58/75 الصادر في 26 سبتمبر 1975 حيث تنص المادة (2/1/1) على : (يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو فحواها. وإذا لم

17 - قانون الالتزامات والعقود المغربي لسنة 1913م الفصل (375).

18 - القانون المدني المصري لسنة 1948م الباب الأول الفصل الأول المادة (2)

19 - القانون المدني السوري لسنة 1949م، الموافق 1368هـ المادة (1/2)

20 - القانون المدني العراقي لسنة 1951م المادة (3/2/1)



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

يوجد نص تشريعي، حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية؛ فإذا لم يوجد، حكم بمقتضى العرف؛ فإذا لم يوجد، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة) (21).

6- نص القانون المدني الأردني على: (تسري نصوص هذا القانون على المسائل التي تتناولها هذه النصوص بألفاظها ومعانيها ولا مساغ للاجتهاد في مورد النص)، (فإذا لم تجد المحكمة نصاً في هذا القانون حكمت بأحكام الفقه الاسلامي الأكثر موافقة لنصوص هذا القانون، فان لم توجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية) (22).

7- نص القانون المدني الكويتي على: (تسري النصوص التشريعية على المسائل التي تتناولها هذه النصوص بمنطوقها أو بمفهومها)، (فإن لم يوجد نص تشريعي، حكم القاضي وفقاً لأحكام الفقه الإسلامي الأكثر اتفاقاً مع واقع البلاد ومصلحتها فإن لم يوجد حكم بمقتضى العرف) (23).

8- نص قانون المعاملات المدنية الإماراتي على: (تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها وفحواها، ولا مساغ للاجتهاد في مورد النص القطعي الدلالة، فإذا لم يجد القاضي نصاً في هذا القانون حكم بمقتضى الشريعة الإسلامية، على أن يراعي تخيير أنسب الحلول من مذهبي الإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل فإذا لم يجد فمن مذهبي الإمام الشافعي والإمام أبي حنيفة حسبما تقتضيه المصلحة. فإذا لم يجد حكم القاضي بمقتضى العرف على ألا يكون متعارضاً مع النظام العام أو الآداب وإذا كان العرف خاصاً بإمارة معينة فيسري حكمه على هذه الإمارة). (ويرجع في فهم النص وتفسيره وتأويله إلى قواعد وأصول الفقه الإسلامي) و(لا يجوز تطبيق أحكام قانون عينته النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام تخالف الشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب في دولة الإمارات العربية المتحدة) (24).

21 - المادة (2/1/1) القانون المدني الجزائري لسنة 1975 م .

22- القانون المدني الأردني لسنة 1977م المادة (2/1/2)

23 - القانون المدني الكويتي لسنة 1980م، تعديل سنة 1996م المادتان (1) و (2)

24 - قانون المعاملات الإماراتي لسنة 1985م تعديل لسنة 1987م المواد (1) و (2) و (27)



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

9- نص القانون المدني البحريني على: (فإذا لم يوجد نص تشريعي يحكم به القاضي، حكم بمقتضى العرف، فإذا لم يوجد، حكم بمقتضى الشريعة الإسلامية مستهدياً بأصلح الآراء فيها بالنظر لواقع البلد وأحوالها، فإذا لم يوجد، حكم بمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة) (25).

10 - نص القانون المدني اليمني على: (يسري هذا القانون المأخوذ من أحكام الشريعة الإسلامية على جميع المعاملات والمسائل التي تتناولها نصوصه لفظاً ومعنى ، فإذا لم يوجد نص في هذا القانون يمكن تطبيقه يرجع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية المأخوذ منها هذا القانون فإذا لم يوجد حكم القاضي بمقتضى العرف الجائز شرعاً فإذا لم يوجد عرف فبمقتضى مبادئ العدالة الموافقة لأصول الشريعة الإسلامية جملة ويستأنس برأي من سبق لهم اجتهاد من علماء فقه الشريعة الإسلامية ويشترط في العرف أن يكون ثابتاً ولا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والنظام العام والآداب العامة) (26).

11- نص القانون المدني القطري على: (تسري النصوص التشريعية على المسائل التي تتناولها هذه النصوص بمنطوقها أو بمفهومها) و(إذا لم يوجد نص تشريعي حكم القاضي بمقتضى الشريعة الإسلامية، فإذا لم يجد، حكم بمقتضى العرف، وإلا فبمقتضى قواعد العدالة) (27).

12- نص القانون المدني الفلسطيني على: (إذا لم يجد القاضي نصاً تشريعياً يمكن تطبيقه حكم بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية فإذا لم توجد فبمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة) (28).

13- نص قانون المعاملات المدنية العماني على: (تسري أحكام هذا القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها ومعناها، ولم تنظمها قوانين خاصة، فإذا لم يوجد نص في هذا القانون حكمت المحكمة بمقتضى أحكام الفقه الإسلامي، فإذا لم توجد فبمقتضى المبادئ العامة للشريعة الإسلامية، فإذا لم توجد فبمقتضى

25 - المادة (1) من القانون المدني البحريني لسنة 2001م.

26- القانون المدني اليمني لسنة 2002م المادة (1)

27 - القانون المدني القطري لسنة 2004م المادة (2/1/1)

28 - القانون المدني الفلسطيني لسنة 2012م المادة (2)



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

العرف). و(يرجع في فهم النص وتفسيره وتأويله ودلالته إلى قواعد الفقه الإسلامي) و(إذا لم يكن للعقد سبب، أو كان سببه مخالفاً للشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة كان العقد باطلاً) (29).

14- نص القانون المدني الليبي على: (فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه، حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية فإذا لم توجد فبمقتضى العرف، فإذا لم يوجد، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة) (30).

نلاحظ أن بعض الدول قدمت العرف كمصدر للتشريع على مبادئ الشريعة الإسلامية كالعراق ومصر والبحرين، وبعضها قدمت الفقه الإسلامي على مبادئ الشريعة الإسلامية كالأردن وسلطنة عمان، وبعضها قدم مبادئ الشريعة الإسلامية على العرف كسوريا، وبعضها قدم الفقه الإسلامي على العرف كالكويت. وأغلب تشريعات الدول العربية قدمت الشريعة الإسلامية و اصول الفقه الإسلامي على العرف كالسعودية والإمارات وقطر واليمن وفلسطين وليبيا. يرى الباحث أن هناك قاسم مشترك بين القوانين المدنية في الدول العربية وهو استنادها للشريعة الإسلامية سواء في وضع الدستور أو القانون العادي أو التشريع الفرعي في حالة عدم وجود النص وكذلك استنادها على العرف كمصدر للتشريع الذي لا يخالف الشريعة الإسلامية، وقواعد العدالة. كما نلاحظ أن بعض الدول اعتمدت على مذهب معين في بعض المسائل التشريعية مثل: السعودية على المذهب الحنبلي والأمارات على كل المذاهب ولكن بترتيب محدد بينما دول أخرى أخذت من كل المذاهب كالعراق.

29 - المادتان (1و2و121) من قانون المعاملات المدنية العماني لسنة 2013م

30 - القانون المدني الليبي لسنة 2016م المادة (2)

المبحث الثاني: تأثير القوانين المدنية بصفة خاصة بالشريعة الإسلامية

المطلب الأول: تأثير العقود بصفة خاصة بالشريعة الإسلامية

تناولت القوانين المدنية للدول العربية عديد من النصوص القانونية التي استندت للفقهاء الإسلاميين سوف أتناول نماذج لهذه النصوص كما يلي:

أولاً: تصرفات الصبي المميز

نصت التشريعات المدنية لكل من الكويت والإمارات والعراق والبحرين في نصوص متشابهة على: (إذا كان الصبي مميزاً كانت تصرفاته المالية صحيحة متى كانت نافعة نفعاً محضاً، وباطلة متى كانت ضارة ضرراً محضاً أما التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر، فتكون قابلة للإبطال لمصلحة القاصر، ويؤول حق التمسك بالإبطال إذا أجاز القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد، أو إذا صدرت الإجازة من وليه أو من وصيه أو من مجلس الولاية على أموال القاصرين، أو من في حكمهم بحسب الأحوال وفقاً للقانون) (31).

بما أن القانون المدني لكل هذه الدول يستند للفقهاء الإسلاميين قد ناقش الفقهاء تصرفات الصبي المميز على النحو التالي:

1- استدلت الحنفية بقول الله تعالى: (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) (32)، على صحة تصرف الصبي، ولكن بشرط الرشد ومعنى الآية اختبروهم لتعلموا رشدهم وإنما يتحقق اختبارهم بتفويض التصرف إليهم من البيع والشراء وليعلم هل يرغب أو لا ولأنه عاقل مميز محجور عليه فصح تصرفه بإذن وليه (33). ويرى الحنابلة: صحة بيع الصبي وشراؤه للشيء اليسير ولو كان دون التمييز ولو لم يأذنه وليه، لما روي أن أبا الدرداء اشترى من صبي عصفوراً فأرسله، وكذلك السفينة فإنه يصح تصرفه بدون إذن وصيه في اليسير كباقة بقل، وكبريت ونحو ذلك، أما الشيء الكثير لا يصح تصرف الصبي

31 - المادة (87) من القانون المدني الكويتي، والمادة (159) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي، والمادة (97) من القانون المدني العراقي، والمادة (74)

من القانون المدني البحريني.

32 - سورة النساء الآية (6).

33 - علاء الدين الكاساني. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، 5 (بيروت: دار الكتاب العربي 1982 (ص: 136)



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

غير المميز ولو بإذن وليه، أما الصبي المميز والسفيه فإنه يصح تصرفهما بالبيع والشراء بإذن الولي. ولكن يحرم على الولي أن يأذن لغير مصلحة (34).

2- بينما يري المالكية والشافعية بطلان تصرفات الصبي المميز لعدم العقل كالصبي غير المميز (35).

ثانياً: العربون

كذلك نصت التشريعات المدنية لكل من البحرين والكويت وقطر في نصوص متشابهة بخصوص العربون على: (دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه، إلا إذا قضى الاتفاق بغير ذلك. فإذا عدل من دفع العربون، فقدّه. وإذا عدل من قبضه، رد ضعفه، هذا ولو لم يترتب على العدول أي ضرر) (36).

اختلف الفقهاء في الفقه الإسلامي في رد العربون وفقده إلى رأيين:

1- يري جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية، بعدم جواز أخذ العربون (37). واستدلوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ (نهى عن بيع العربان) (38).

2- يري الحنابلة: جواز أخذ العربون، لأن الحديث الذي استدل به المانعون وهو أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربان، فالحديث ضعيف، ضعفه جماعة من أهل العلم والحديث؛ منهم الإمام أحمد لانقطاعه وإبهام راويه، واستدلوا على الجواز بقصة شراء نافع بن عبد الحارث من صفوان بن أمية داراً للسجن بمكة، بشرط على إن رضي عمر بن الخطاب فاليوم بيعه، وإن لم يرض عمر فلصفوان أربع مئة دينار (39).

34 - ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي. المغني ط، ١، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥ هـ ج / 4 / ص: ٣٢١

35 - الجزيري، عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري. الفقه على المذاهب الأربعة، ط، ٢ بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

ج/ 2: ص: ١٤٦

36 - المادة (54) من القانون المدني البحريني، المادة (104) من القانون المدني الكويتي، المادة (75) من القانون المدني القطري، المادة (101) من القانون

المدني

37 - الكاساني، بدائع الصنائع ص 150، مرجع سابق

38 - أبو داود، سليمان بن داود الطيالسي الطبعة السابعة 1989م بيروت - لبنان - دار بن حزم كتاب الإجارة حديث رقم 3502

39 - ابن قدامة، المغني 4/160، مرجع سابق



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

وقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي، في دورته الثامنة، ببروناي، عام 1414 هـ/1993 م. (يجوز بيع العربون إذا قيدت فترة الانتظار بزمان محدد ويحتسب العربون جزءاً من الثمن إذا تم الشراء ويكون من حق البائع إذا عدل المشتري عن الشراء).

ثالثاً: الضمان أو التعويض

كذلك نصت التشريعات المدنية لكل من الأردن والكويت وسوريا والإمارات والعراق والبحرين في نصوص متقاربة على: (كل من أحدث بفعله الخاطئ ضرراً بغيره يلتزم بتعويضه، سواء أكان في إحداثه الضرر مباشراً أو متسبباً) و (من استعمل حقه استعمالاً غير جائز وجب عليه الضمان) (40).

استندت كل التشريعات المدنية في مسألة التعويض والضمان على قوله تعالى: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) سورة النساء الآية (58) وقوله تعالى: (ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم) سورة يوسف الآية (72). وقوله ﷺ: (الخراج بالضمان) (41). وقوله ﷺ: (من وقف دابة في سبيل من سبل المسلمين أو في سوق من أسواقهم فأوطأت بيد أو برجل فهو ضامن) (42). وقوله ﷺ: (من تطبب ولم يعلم منه طب فهو ضامن) وفي رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: (مَنْ تَطَبَّبَ وَلَمْ يَكُنْ بِالطَّبِّبِ مَعْرُوفًا، فَأَصَابَ نَفْسًا فَمَا دُونَهَا، فَهُوَ ضَامِنٌ) (43) وغير ذلك من الأحاديث التي تدل على الضمان والتعويض.

40 - المادة (48) من القانون المدني الأردني، المادة (227) من القانون المدني الكويتي، المادة (52) من القانون المدني السوري، المادة (282) من قانون

المعاملات المدنية الإماراتي، المادة (7) من القانون المدني العراقي، المادة (158 و159) من القانون المدني البحريني، مراجع سابقة

41 - الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي - الجامع الصحيح سنن الترمذي - بيروت - دار إحياء التراث العربي 581/3

42 - البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني الطبعة العاشرة 2015م السنن الكبرى - القاهرة - مصر - دار الحديث 279/8

43 - أبي داود، 4578، مرجع سابق



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

المطلب الثاني: تأثير القوانين المدنية بالقواعد الفقهية

استندت كثير من تشريعات الدول العربية على القواعد الفقهية وضمنتها في تشريعاتها على سبيل المثال:

1- ضمنّت الأردن عدد من القواعد الفقهية مثال: (لا ضرر ولا ضرار والضرر يزال). (الاضطرار لا يبطل حق الغير). (درء المضار اولى من كسب المنافع) (يدفع الضرر العام بالضرر الخاص والاشد بالأخف) (44).

2- وضمنت الإمارات القواعد الفقهية التالية: (الجهل بالأحكام الشرعية ليس عذر). و(الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره) و(ما ثبت بنص أمر يقدم على ما وجب بالشرط) و(ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب). و(الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً) و(اليقين لا يزول بالشك) و(الأصل بقاء ما كان على ما كان) و(الأصل براءة الذمة) (45).

4- وضمنت العراق القواعد التالية: (المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، والتعيين بالعرف كالتعيين بالنص). و(المعروف بين التجار كالمشروط بينهم) و(الممتنع عادة كالممتنع حقيقة) و(العادة محكمة عامة كانت او خاصة) و(واستعمال الناس حجة يجب العمل بها) و(إنما تعتبر العادة إذا اطردت أو غلبت والعبرة للغالب الشائع لا للنادر). (يفسر الشك في مصلحة المدين) (46).

5- وضمنت البحرين (لا ينسب إلى ساكت قول، ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان) (47). وضمنت الكويت ودولة قطر وسلطنة عمان قاعدة (لا ينسب لساكت قول ولكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان يعتبر قبولاً) (48).

44 - المواد (62-65) من القانون المدني الأردني، مرجع سابق

45 - المواد (30-37) قانون المعاملات المدنية الإماراتي، مرجع سابق

46 - المواد (163-166) من القانون المدني العراقي، مرجع سابق

47 - المادة (42) من القانون المدني البحريني، مرجع سابق، المادة (73) من القانون المدني القطري، مرجع سابق، المادة (44) من القانون المدني الكويتي،

مرجع سابق.

48 - المادة (44) من القانون المدني الكويتي لسنة 1980م تعديل 1996م، المادة (1/73) من القانون المدني القطري لسنة 2004م، المادة (74)

قانون المعاملات المدنية العماني لسنة 2013م.



www.mecsaj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

6- وضمنت اليمن عدد من القواعد الفقهية: (الضرر يجب أن يزال ودرء المفسد مقدم على جلب المصالح عند التعارض) و(ما حرم لذاته ولسد الذريعة مباح عند الضرورة والضرورات تبيح المحظورات التي لا تندفع إلا بها) و (الأمر بمقاصدها والعبرة في الكنايات بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني) و(لا ينسب لساكت قول إلا ما أسنتني بنص شرعي) و (يجب إعمال الكلام في مقاصده) و(اليقين لا يزال بالشك فما ثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين) (49).

7- وضمنت مصر قاعدة (يفسر الشك في مصلحة المدين) (50).

8- وضمنت تونس بعض القواعد الفقهية مثال: (الخراج بالضمان..) و(الأصل ارتكاب أخف الضررين) و(الأصل براءة الذمة حتى يثبت تعمييرها) (51).

نلاحظ أن أغلب الدول وضعت القواعد الفقهية في تشريعاتها وأن هذه القواعد الفقهية لها أصل في الكتاب والسنة مثال: أصل قاعدة (المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، والتعيين بالعرف كالتعيين بالنص) قوله تعالى: (وأمر بالعرف) وأصل (العادة محكمة) قول الله تعالى: (ولهنّ مثل الذي عليهنّ بالمعروف). وأصل قاعدة (الضرر يزال) قوله ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار). والضرر هو إلحاق مفسدة بالغير مطلقاً، والضرار هو مقابلة الضرر بالضرر أو إلحاقه بالغير لا على وجه الجزاء المشروع.

الخاتمة

تناولت في المبحث الأول تأثير الدستور والقوانين المدنية للدول العربية بصفة عامة بالشريعة الإسلامية وتناولت في المبحث الثاني تأثير القوانين المدنية بصفة خاصة بالشريعة الإسلامية خاصة العقود والقواعد الفقهية.

49 - المواد (4-9) من القانون المدني اليمني، مرجع سابق.

50 - المادة (151) من القانون المدني المصري، مرجع سابق.

51 - المواد من (554-560) مجلة الالتزامات والعقود 1906م.



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

النتائج

- 1- كل الدساتير والقوانين المدنية في الدول العربية استندت على مبادئ الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي.
- 2- اختلاف الفقهاء في الفقه الإسلامي ترك أثراً واضحاً في التشريعات ظهر ذلك في القوانين المدنية لبعض الدول العربية التي تقيدت بمذهب معين أو ترتيب محدد للمذاهب.
- 3- القواعد الفقهية التي أرساها الفقه الإسلامي تركت أثراً في التشريعات.
- 4- بعض الدول ليس لها قانون مدني كباقي الدول العربية مثل: المملكة العربية السعودية، بل تعتمد على اجتهاد القاضي على الراجح من المذهب الحنبلي.
- 5- بعض الدول العربية استخدمت مصطلح الشريعة الإسلامية وأخرى مصطلح الفقه الإسلامي وهناك فرق بينهما.

التوصيات

- 1- ضرورة نظام مدني للمملكة العربية السعودية يطمئن المتنازعين حتى لا يترك النظام لاجتهاد القاضي فقط.
- 2- عمل مدونة جامعة للفقه الإسلامي يسهل الرجوع إليها.
- 3- جمع مبادئ الأحكام القضائية للدول العربية للاستفادة منها في الأبحاث والقانون المدني لأنها ناتجة من خبرات تراكمية وواقعية.
- 4- إعادة صياغة بعض القوانين العربية بحذف مصطلح قواعد العدالة ومبادئ القانون والعرف لأن الشريعة الإسلامية تتضمن هذه المبادئ.
- 5- اختيار عبارة الشريعة الإسلامية أفضل وأوسع من عبارة الفقه الإسلامي التي تقيد اجتهاد القاضي.



www.mecs.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الإعلان الدستوري المصري في عام 2011م.

ابن قدامة، عبد الله. (١٤٠٥ هـ). المغني. ط 1. دار الفكر. بيروت. لبنان.

أبو داوود، سليمان (1989م). سنن أبي داوود. ط 7. دار بن حزم. بيروت - لبنان.

البخاري، محمد. (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م). الجامع الصحيح. ط 3. مطبعة اليمامة. بيروت. لبنان.

البيهقي، أحمد. (2015 م). السنن الكبرى. ط 10. دار الحديث. القاهرة. مصر.

الترمذي، محمد. الجامع الصحيح سنن الترمذي. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

الجزيري، عبد الرحمن. (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م). الفقه على المذاهب الأربعة. ط 2. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر في 1971 تعديل 2009م.

دستور مملكة البحرين لسنة 2002م.

دستور دولة قطر لسنة 2004م.

دستور العراق لسنة 2005م.

دستور اليمن لسنة 1991م تعديل 2015م.

السبكي، تاج الدين. (1991م - 1411هـ). الأشباه والنظائر.

قانون المعاملات الإماراتي لسنة 1985م تعديل لسنة 1978م

القانون المدني المصري لسنة 1948م.

القانون المدني الكويتي لسنة 1980م، تعديل سنة 1996م.



www.mecsj.com/ar/

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECSJ)

العدد الخامس والأربعون (كانون الثاني) 2022

ISSN: 2617-9563

القانون المدني السوري لسنة 1949م الموافق 1368هـ.

القانون المدني العراقي لسنة 1951م

القانون المدني الأردني لسنة 1977م.

القانون المدني الجزائري لسنة 1975م

القانون المدني الليبي لسنة 2016م

القانون المدني الفلسطيني لسنة 2012م

القانون المدني العماني لسنة 2013م

قانون الالتزامات المغربي لسنة 1931م

القانون المدني اليمني لسنة 2002م.

القانون المدني القطري لسنة 2004م.

القانون المدني البحريني لسنة 2002م.

الكاساني، أبو بكر. (1982م). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ط 5. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان.

نظام الحكم الأساسي السعودي 1412/08/27 الموافق 1992/03/01م.